مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/٩/١٨

ملاحظـات على الاتفـاقية .. وبيـان قيـادة البعـث

هاجم بيان القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث ، الصادر فى دمشق مساء الاربعاء ١٩٧٥/٩/٣ ، الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية مؤسسا هجومه فلى أن مصر « قد انهت حالة الحرب فعليا وتعـــاقديا » مع اسرائيل .

وقد خرج البعث باستنتاجه هذا ، من قراءته لنص المـادة الاولى مـن الاتفاقية ، والتى تنص على «ان النزاع بينهما [مصر واسرائيل] فى الشرق الاوسط لايتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية .. » ونص المـادة الثانية ، التى تنص على أن « يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكرى فى مواجهـة الطرف الاخر » وكذلك على ما تنص عليه المادة السـابعة من انه « سـيسمح للشـحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها ، بالمرور فى قناة السويس»

وبادىء ذى بدء ، ينبغى التسليم بأن من « حق » قيادة البعث أن تبدى رأيها غير أن هذا الرأى والذى أدى بالقيادة الى شن هجوم مكثف على مصر — يجب **أن يكون له أساس من الحقيقة** . أى أن تكون الاتفاقية قد أبرزت الى الوجود **وضعا قانونيا جديدا لم يكن موجودا قبل التوقيع عليها .**

وواقع الامر أن الوضـع الجديد الذى أحدثته الاتفاقية ، **هو وضع عسكرى وليس وضعا قانونيا** . ويتمثل الوضـع العسـكرى الجديد ، فيما تنص عليه المادة الرابعة من الاتفاقية من أنه « **تنسحب جميع القوات الاسرائيلية .. الخ** » **وأنه** « **تتقدم** جميع القوات المصرية .. الخ »

أما المبادىء القانونية أو ما أسماه بيان القيادتين بالاتهاء [الفعلى والتعاقدى] لحالة الحرب ، **فليست مبادىء جديدة** أو أوضاعا جديدة طرأت على العلاقة بين مصر واسرائيل بالتطبيق لمبـــادىء القانون الدولى . **وبيان ذلك أن :**

☐ المادتين الاولى والثانية من الاتفاقية، **لم تتضمنا حكما جـــديدا أو تغييرا فى المراكز القانونية لاحدى الدولتين** ، بل تضـــمنتا مبـدأ عاما **تلتزم به جميع دول الامم المتحدة** بموجب المادة الثانية من ميثـاق الامم المتحدة ، حيث تنص الفقرة الثالثة علي أنه « يفض جميـع أعضـاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسـائل السلمية .. » كما تنص الفقرة الرابعة على أنه « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة و استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لاى دولة » ، كما سبق النص على هذا المبدأ **فى جميـع قرارات الامم المتحدة ومنها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢** لسنة ١٩٦٧ ، وجميع هذه المواثيق تلتزم بها كل الدول فضلا عن الدول التى ترفع الان راية الشجب لهذه الاتفاقية .

واذا ما استعرضنا **تاريخ العلاقات الاسرائيلية العربية** ، نجـد أن القوات الاسرائيلية هى التى كانت تبـدأ دائما بالعدوان وباستخدام القوة المسلحة ، سـواء فى عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .. ومعنى ذلك أن نص المادتين المذكورتين **يتضمن قيـدا جـــديدا على تصرفات**

اسرائيل يلزمها بعدم استخدام القوة المسلحة .

ومن جهة أخرى فان هاتين المادتين ، **لا تتضمنان أى قيد على حرية مصر في تحرير أراضيها رغم ما يبدو من ظاهر النصين** ، وما يتشدق به الرافضون بالوسائل السلمية أو بالوسائل العسكرية اذا اقتضى الامر ذلك . فالمادة [٥١] من ميثاق الامم المتحدة تنص على أنه « **ليس في هذا الميثاق ما يضعف أوينقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أوجماعات في الدفاع عن أنفسهم .. الخ** » وجميع قرارات الامم المتحدة ، الصادرة بشأن تصفية الاستعمار ، وبشأن تشجيع حركات التحرير تنص على حق الشعوب المستعمرة في أن تلجأ الىكافة الوسائل بما في ذلك ، الوسائل العسكرية ، لتحرير أراضيها. **ومن المقرر أن التزامات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ،بموجب الميثاق ، تسمو على التزاماتها الاخرى التى قد تتعارض مع هذا الميثاق ، وذلك ما تنص عليه المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق .**

ومعنى ذلك ، أن مصر تستطيع في أى وقت من الاوقات ، واذا استشعرت مماطلة اسرائيل في الانسحاب من الاقاليم المحتلة واقرار حقوق الشعب الفلسطيني **أن تتحلل من الاتفاقيةالجديدة** وتمارس حقها الطبيعي **في الدفاع عن نفسها وعن غيرها** ، بموجب نص المادة [٥١] الميثاق ، وبموجب نص المادة [١٠٣] من الميثاق أيضا لتحرير أرضها من قبضة المحتل الغاصب .

والمستفاد مما تقدم أن المادتين الاولى والثانية ، لم تنصا على انهاء حالة الحرب ، لانه اذا كانت قيادة البعث تفهم ذلك من هذين النصين فمعنى ذلك أنه لم تكن هناك حالة حرب مطلقا بين مصر واسرائيل ، لان كلتا الدولتين ،وسوريا أيضا ، ملتزمة جميعها بالمبادىء التى وردت في هاتين المادتين بالنص عليهما في ميثاق الامم المتحدة .

□ **المادة السابعة ، لم تنشىء وضعا جديدا ولم تمط اسرائيلحقا جديدا أيضا.** فمصر وكل الدول العربية التى وافقت على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، قد التزمت [**بحرية الملاحة في الممرات الدولية**] حسبما نص عليه قرار مجلس الامن ، فضلا عن التزامات مصر الدولية بموجب **اتفاقية القسطنطينية** الموقعة في ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ فيما يختص بقناة السويس .

ومن الناحية **الفعلية** ، فقد كانت السفن الاسرائيلية حربية ومدنية ، تمر من خليج العقبة ومضايق تيران ، ابان الوحدة بينمصر وسوريا ومنذ عام ١٩٥٦ حتى ١٤ مايو ١٩٦٧ حينما أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر **منعمرور السفن الاسرائيلية من خليج العقبة ومضايقتيران وقد كان حزب البعث مشاركا في حكم الجمهورية العربية المتحدة ولم يعترض على هذاالمرور من فبراير ١٩٥٨ حتى سبتمبر ١٩٦١ عند سقوط دولة الوحدة.**

واذا أخذنا الامور بمنطق « **الفاعلية**» نجد أن صادرات وواردات اسرائيلتصل اليها منافريقيا والمحيط الهندى عنطريق ميناء ايلات، ومنأوروبا عن **طريقموانى** اسرائيل في حيفا وتل أبيب . **فهل كان منع مرور الشحنات غير العسكرية** [**فعالا**] **في اضعاف اسرائيل** ؟! .واذا لم يكن [**فعالا**] — **وهو بالتأكيد غير فعال** — فما علة الاستمرار فيه ، اذا كان العدول عنه يعكس نوايانا فيالسلام ويكسبنا كثيرا من المزايا في التفاوضمع العدو « . واذا كانت المادة السابعة تتضمن معنى انهاء حالة الحرب ، فلماذا لم تتضمن الاتفاقية النص على السماح بمرور الشحنات العسكرية أيضا ؟

« **الغريب في الامر ، أن اسرائيلذاتها**

لا تعتبر أن هذه الاتفاقية قد أنهت الحرب، والدليل على ذلك ، ما تموج به اسرائيل من احتجاجات ضد هذه الاتفاقية وماتنص عليه المادة الثامنه من أن الطرفين يعتبران هذه الاتفاقية " **خطوة هامة نحو سلام عادل** " **فهي ليست اتفاقية سلام وانما هي خطوة نحو هذا السلام** ، فمن أين تأتى للرافضين ، الزعم بأن هذه الاتفاقية قد انهت حالة الحرب ، اذا كان الطرفان الموقعان عليها مقتنعين على أنها ليست اتفاقية سلام !! ؟

ان كل مبادىء هذه الاتفاقية وأحكامها تكاد تماثل اتفاقيات الهدنة التى وقعت بين اسرائيل ومصر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وبين اسرائيل ولبنان فى ٢٣ مارس ١٩٤٩ وبين اسرائيل والاردن فى ٢ ابريل ١٩٤٩ وبين اسرائيل وسوريا فى ٢٠ يوليو ١٩٤٩ سواء فيما تضمنته من سحب القوات أو تحديدها أو تعيين نقاط المراقبة ، مع الاحتفاظ بالمراكز القانونية لاطراف الاتفاقيات . فمن الذى قال أو يقول ان اتفاقيات الهدنة هذه ، قد أنهت حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية ؟!

وبالمثل ، كيف يمكن القول — بموضوعية — أن اتفاقية الفصل الجديدة قد أنهت حالة الحرب (فعليا وتعاقديا) !؟

محمد اسماعيل السيد